اقتصاد

فوق الطاولة

عام (تَحْمية) آخر مضى!

علي هاشم

في ٢٠١٦، استهلك الاقتصاد الوطني عاماً آخر من (التَحْمية) كما تفضل حكوماتنا وصف ركوده المستمر وانكفائه الدفاعي، مستفيدة من ذلك في إشاعة الشعور بالتهيؤ استعداداً للانطلاق الذي لما يحصل بعد، فيما هي منهمكة بإنعاشه في غرفة التضميد ريثما يقضي الله أمراً.

أكثر ما تتجلى حالة الاقتصاد كما هي، لا كما في وهم التحمية، يعكسها القطاع المصرفي، ففي هذا العام أيضاً، استمرت المصارف على عجزها المزمن في منح ولو قرضاً إنتاجياً واحداً، خلا ما يقدمه المصرف الزراعي بشكل آلي من قروض تقليدية هي أقرب للاستدانة فيما بين الجيران والأصدقاء.

ركود البيئة الإنتاجية التي ما زالت تعتاش على التكيف بمن حضر، جرت وراءها تقهقراً موازياً في التشغيل وانكساراً متزايداً في ميزان التجارة الخارجية وصل إلى حدود الميلان بزاوية ١ / ٨ دون احتساب التهريب، لتتضاعف آلامه تبعاً لهيكليته المرتكزة إلى تصدير ما تيسر من المنتجات الخام بعد انتزاعها من سلاسل القيمة.

ومع ترعرع التهريب إلى حدود أسطورية مستفيداً من شبكة حماية مباشرة شكّلها بعض التجار والمكافحين، أفضح المشهد الاقتصادي في كليته عن تقهقر في قيمة الليرة السورية وتدهور في قدرتها الشرائية تداعت حدته دافعة أمامها تقلصاً في الدعم الحكومي بالأسعار الحقيقية، وتراجعاً مقابلاً في قدرة ذوي الدخل المحدود ومن ضمنهم رجال القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي على تلبية الحدود الدنيا من احتياجاتهم المعيشية، قبل أن يسجل قطاع النقد استقراراً نسبياً خلال النصف الثاني من العام، دون أن ينعكس ذلك بشكل واضح على الأسعار التي ما زالت أسيرة المزاجية الشخصية لكل تاجر على حدة.

ومع استقرار التضخم عند حدوده العليا، بدأت التقرحات بالتمدد إلى قطاع المرافق، كالتأمين الصحي مثلاً، وسط صعوبة بالغة في معالجتها لأسباب موضوعية ذات علاقة بالتضاد الحاد ما بين الحلول التقليدية الممكنة ومحتويات الخزينة المتقهقرة، على حين تلوح في الأفق أفكار إصلاحية لبعضها تنذر بمزيد من الضغط على الشرائح الأكثر تضرراً من الحرب.

الفشل في تنمية الإنتاج الزراعي هو الآخر توارثته الحكومة الحالية عن سابقتها، ورغم النشاط الكبير في مجهودها اليومي لدفعه من حقل الشعارات إلى بيدر الواقع، فلا يزال أمامها شوط كبير للتغلب على معوقاته الموضوعية، وبالقياس إلى تجربتها في استجرار المواسم الإستراتيجية إلى حدود قياسية، وإلى نجاحها الباهت في تسويق المنتجات القليلة المتاحة كالحمضيات والتفاح وسواهما، يسهل التوقع بأن الخجل –وحده– هو ما يمنعها من إعادة تدوير الحجج الموروثة لسالفاتها في تبرير الأمر.

في المجمل، اقتصرت السياسات الاقتصادية الوطنية خلال العام (الحاضر– الماضي) على أدوات نقدية في ضبط المالية والاقتصاد، ودائما ما تم الأمر على حساب المواطنين وفي مقدمهم ذوو الدخل المحدود ممن وصلوا إلى حدود التمنع عن الاستجابة لأي ضغوط أخرى قد نضطر لها في العام (الحاضر– القادم)، ما يجعل من إيفاء الحكومة بوعودها في استثمار انتصارات الجيش وتضحياته الغالية لإحياء ميادين الإنتاج وصناعة الحياة والأمل كما قال رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب قبل يومين، أمراً مصيرياً لا يحتمل الفشل، وفي الواقع، فهي قادرة على ذلك إن هي فعلت ما تقول لدرء منعكسات الحصار الاقتصادي عبر التعاون مع الأصدقاء والحلفاء والمضي في إطلاق مكونات الاقتصاد الوطني الصناعية والزراعية والتجارية بما فيها المشروعات الصغيرة وتنظيم قطاعات المياه والكهرباء والطاقة وفق أسس إستراتيجية، وتطبيب ما أمكن من شركات القطاع العام، وتظهير الدور المطلوب للقطاع المصرفي ومعالجة فساد ملف القروض المتعثرة تمهيداً لدفق التمويل في جسد العملية الإنتاجية الزراعية والصناعة والاستثمار التجاري وحصر الاستيراد في مستلزماتها.

وعلى التوازي، وبما لا يقل أهمية، يجب على الحكومة تثبيط جراثيم الفساد والأرباح الفاحشة والتهريب والاحتكار، ففي ٢٠١٦، شهد السوريون عاماً اقتصادياً سيئاً آخر تلاطمته أمواج الحرب التي تشن عليهم كما القارب وسط (النوّ)، إلا أن ذلك لم يكن ليؤلمهم بالقدر الذي استطاعه إصرار البعض من ركابه على إحداث ثقب كبير في قعره.

تزوير فواتير وأوامر صرف وهمية في بلدية في القنيطرة ورئيس البلدية على رأس «المتهمين»!

محمد راكان مصطفى

طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام في محافظة القنيطرة تحريك الدعوى العامة بحق محاسبي بلديتي جديدة الفضل وخان أرنبة، ورئيس المكتب الفني ببلدية جديدة الفضل ورئيس بلدية جديدة الفضل، بجرمي الاختلاس والتزوير.

وذلك بموجب التقرير التمهيدي التحقيقي رقم ٤/ع. م. ع تاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ المتضمن نتائج التحقيق في المخالفات المرتكبة لدى مجلس بلدة تجمع عرطوز (الفضل)، والتقرير التحقيقي رقم ٥/ع. م. ع تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ المتضمن نتائج التحقيق في المخالفات المرتكبة لدى مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز للنازحين، والتقرير التحقيقي رقم ٦/ع. م. ع تاريخ ٢٠١٦/٨/١ المتضمن نتائج التحقيق في المخالفات المرتكبة لدى بلدة خان أرنبة التي حصلت «الوطن» على نسخ منه)، والتي أوضحت قيام محاسب البلدية باختلاس مبلغ ١,٣ مليون ل. س فقط من خلال قيامه بتسجيل مبالغ الشيكات المسحوبة بمبالغ أقل من قيمتها على سجل يومية الصندوق واختلاس الباقي.

كما حمّل التقرير المسؤولية إلى كل من محاسب البلدية لقيامه بالتلاعب بسجل يومية الصندوق بهدف اختلاس الأموال العامة، ورئيس بلدية جديدة الفضل لعدم متابعة أعمال المحاسب المالية ومعرفة مصير مبالغ الشيكات المسحوبة من قبله، وكذلك قيامه باختلاس مبلغ عن طريق التزوير والتحويل على إحدى الفواتير المسلمة له من محطة محروقات عمرو بيش لتسديد ديونها وتنظيم أمر الصرف رقم ١٦ تاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ على أساس الفاتورة المزورة واختلاس كامل قيمته.

وحمّل التقرير رقم ٥/ع. م. ع المسؤولية إلى محاسب البلدية لقيامه بالتزوير والاختلاس ورئيس بلدية جديدة الفضل بالتوقيع على أمر الصرف المزور المشار إليه أعلاه رغم عدم توقيعه على محضر استهلاك المحروقات المرفق.

إضافة إلى توضيح التقرير لقيام محاسب بلدية خان أرنبة باختلاس رصيد صندوق واختلاس مبالغ الشيكات المسحوبة من المصرف وعدم إدخالها إلى يومية الصندوق والبالغة أكثر من ٢,٢ مليون ليرة سورية، واختلاس مبالغ من سلفة شراء وتزوير إيصالات ومن أقساط قروض حسمت من أصحابها لمصلحة مصرف التسليف الشعبي وأدخلت ضمن أوامر الدفع ولم يتم تسديدها إلى المصرف، ومن خلال عدم حسم الضرائب والرسوم لبعض أوامر الصرف وفق أحكام المرسوم ٦٠ لعام ٢٠٠٥.

وقد حمّل التقرير رقم ٦/ع. م. ع المسؤولية إلى محاسب بلدية خان أرنبة لقيامه باختلاس مبالغ مالية إضافة إلى مسؤولية رؤساء بلدية خان أرنبة المتعاقبين لإهمالهم وتقصيرهم في متابعة أعمال محاسب البلدية والجرد عليه بشكل دوري ومفاجئ حسب تعليمات وزارة الإدارة المحلية، ولعدم متابعة أعمال المحاسب ومدى التقيد والالتزام بالإجراءات والتعليمات التي أصدرها للمحاسب بعد جرد لجنة الأمر الإداري رقم ١ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٩ المشكلة من قبله. وقد بلغ إجمالي المبالغ المختلسة من محاسب بلدتي جديدة الفضل وخان أرنبة ٤,٥ ملايين ليرة سورية.

وأوضحت التقارير منح محاسب بلدية تجمع جديدة عرطوز سلفتين ماليتين مجموعها ٥ ملايين ليرة سورية بموجب قراري رئيس مجلس البلدية رقم ١٦ تاريخ ٢٠١٣/١١/٢ ورقم ٢٢ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ خلال فترة شهر واحد كما أن قراري السلفتين لم يحددا تاريخ استرداد السلف بما فيها مخالفة للمادة ٥١ من النظام المالي للوحدات الإدارية المحلية، وتم منح السلف للمحاسب من الأموال الاحتياطية للمجلس من دون توافر الاعتماد اللازم في عام ٢٠١٣ وبشكل مخالف لأحكام المواد (٥١–٥٢) من قرار وزير المالية رقم ٣٩١٧ وتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١ والمادة ٢٨ من النظام المحاسبي للجهات العامة ذات الطابع الإداري ووحدات الإدارة المحلية. إضافة إلى مخالفة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢/م. وتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩ الذي حدد سقف السلف المتعلقة بالشراء المباشر بمليون ل.س بدلاً من ٥٠٠ ألف ل.س على حين السلف التي منحت للمحاسب خلال شهر واحد هي ٥ ملايين ليرة سورية.

إضافة إلى قيام محاسب بلدية جديدة الفضل بتقديم ٢٧ أمر صرف إلى مفتش الجهاز (مدقق الدورة المالية لعام ٢٠١٣) على أساس أنها تتضمن الأعمال التي نفذت بها مبالغ السلف الممنوحة له في عام ٢٠١٣ المشار إليها أعلاه، والتي تبين فيها (أوامر الصرف)، عدم إعطاء رقم وتاريخ لكل أوامر الصرف وبالتالي عدم تسجيلها على سجل أوامر الصرف لعام ٢٠١٣ أو على دفتر يومية الصندوق، وعدم وجود تاريخ على سند الاستحقاق. وتضمنت أوامر الصرف نفقات أعمال وهمية لم تنفذ من الأساس وقام المحاسب بتنظيم وثائق وهمية لاختلاس مبالغها.

وانتهت التقارير التحقيقية إلى عدد من المقترحات والتوصيات بإحالة كل من محاسب بلدية جديدة الفضل وخان أرنبة، ورئيس المكتب الفني ببلدية جديدة الفضل، ورئيس بلدية جديدة الفضل إلى القضاء المختص سنداً لأحكام المادة /٨/ من قانون العقوبات الاقتصادية الصادر بالمرسوم رقم /٣/ لعام ٢٠١٣ وأحكام المادة ٤٤٣– ٤٤٤– ٤٤٥– ٤٤٦ من قانون العقوبات العام بجرم الاختلاس والتزوير.

واقتراح وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لمحاسب بلدية جديدة الفضل وخان أرنبة وأموال زوجته إن وجدت وذلك تأميناً لسداد مبلغ ٤,٥ ملايين ليرة سورية مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق ولتاريخ السداد.

ووضع الحجز الاحتياطي على أموال محاسب بلدية جديدة الفضل وخان أرنبه، ورئيس المكتب الفني ببلدية جديدة الفضل، ورئيس بلدية جديدة الفضل وزوجاتهم إن وجدت وذلك تأميناً لسداد مبلغ ٢,٦ مليون ل.س مع الفوائد القانونية وذلك بالتكافل والتضامن فيما بينهم.

٥٤٤ مستثمراً في الأوراق المالية فتحوا حسابات خلال ٢٠١٦ والتداولات تخطت ٣ مليارات ل.س

مدير البورصة لـ«الوطن»: استقرار أسعار الصرف دعم السوق

علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم أن حالة الاستقرار لأسعار الصرف خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦ ساهمت برفع حجوم وقيم التداول في بورصة دمشق، ما انعكس إيجاباً على نتائج جلسات التداول.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح قاسم أنه في حال استمرت أسعار الصرف في استقرارها فسوف نشهد زيادة في تداولات بورصة دمشق وخاصة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، لأنه ستكون فترة ترقب لنتائج الإفصاحات الأولية للشركات المدرجة في بورصة دمشق عن عام ٢٠١٦.

وأشار قاسم إلى إمكانية تعمق السوق وتوسعها من خلال إدراج الشركات القابلة للإدراج، ومن ضمن خطة إدارة سوق دمشق للأوراق المالية سيتم العمل على زيادة عدد حسابات المستثمرين من خلال خطة تقوم بها السوق لزيادة توعية الناس لأهمية الاستثمار في الأوراق المالية.

ولفت قاسم إلى أن النقاشات مستمرة فيما يخص الشركات العاملة في قطاع السياحة والفنادق، وفي طور انتظار اجتماع مجالس إدارة هذه الشركات ليقرروا فيما يتعلق بإمكانية الإدراج في بورصة دمشق، مع الإشارة أن هذه الشركات لديها قناعة بأهمية الإدراج ولكن العملية بحاجة إلى موافقات من مجالس الإدارة أو من الجمعية العمومية للمساهمين لديهم.

وقد كانت بورصة دمشق قد أصدرت تقرير التداول لعام ٢٠١٦ حيث تبين أن أحجام وقيم التداول لعام ٢٠١٦ كانت جيدة جداً مقارنة مع عام ٢٠١٥ بزيادة بلغت ١٨٢٪ في قيمة التداول، فقد حققت السوق حجم تداول بلغ خلال عام ٢٠١٦، نحو ٢٠,٥ مليون سهم، بقيمة إجمالية ٣,١ مليارات ليرة سورية موزعة على ٨,٨٠٩ صفقة، مقارنة مع حجم التداول خلال عام ٢٠١٥ والبالغ نحو ٨,٣ ملايين سهم، وبقيمة إجمالية بلغت ١,١ مليار ليرة سورية موزعة على ٤,٢٠٢٢ صفقة.

كما ارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة للسوق إلى نحو ١٧٥ مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام ٢٠١٦ أي بزيادة نسبتها نحو ٣١٪ عن القيمة السوقية في نهاية عام ٢٠١٥.

وأغلق المؤشر نهاية عام ٢٠١٦ على ١,٦١٧,٥٢ نقطة مرتفعاً بنسبة ٣١,٧٣٪ عن العام الماضي، حيث كانت أدنى قيمة له خلال العام ١,٢١٦,٤ نقطة بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ وأعلى قيمة له ١,٦٤٣,٧٧ نقطة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٩.

وقد بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال عام ٢٠١٦ ما يقارب ١٠٢ ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول ٥,١٥ ملايين ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٢٠٠ جلسة تداول خلال عام ٢٠١٦، مقارنة مع ١٩٩ جلسة خلال عام ٢٠١٥ بمتوسط حجم تداول ٤٢ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ٦ ملايين ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك، المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٢,٩ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٩٣٪ من القيمة الإجمالية للتداول خلال عام ٢٠١٦، يليه قطاع التأمين بقيمة تداول مقدارها ١٣٦ مليوناً أي ما نسبته ٤,٤٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال عام ٢٠١٦ من حيث قيم تداولها، فنجد في المقدمة سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بقيمة ٩١٥ مليون ليرة سورية، تلاه سهم فرنسبنك بقيمة ٦٦٥ مليون ليرة سورية، ومن ثم سهم بنك قطر الوطني– سورية بقيمة ٥٧٠ مليون ليرة سورية تقريباً، على حين نجد الأسهم الأقل تداولاً كان سهم الشركة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق بقيمة ٥ آلاف ليرة سورية، ثم سهم الشركة السورية الوطنية للتأمين بقيمة ٩ آلاف ليرة سورية، ثم سهم شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بقيمة ٣٩ ألف ليرة سورية تقريباً.

وتصدر سهم بنك البركة– سورية الأسهم الأكثر ارتفاعاً من حيث التغير بالقيمة بتغير +١٠٤,٩٤٪ خلال عام ٢٠١٦، على حين نجد أن السهم الأكثر انخفاضاً كان سهم الشركة السورية الدولية للتأمين –أروب بنسبة تغير– ٥,٨٣٪.

وبلغ إجمالي عدد الحسابات الخاصة بالاستثمار التي فتحت في مركز المقاصة والحفظ المركزي خلال عام ٢٠١٦ نحو ٥٤٤ حساباً استثمارياً، مع العلم بأن عدد المساهمين في جميع الشركات المدرجة في السوق بلغ الـ٥٥ ألف مساهم، كما احتل مؤشر السوق المرتبة الأولى من حيث الأداء بين البورصات العربية عن الربع الأول والنصف الأول لعام ٢٠١٦.

قضية للنقاش

أيها الاقتصاديون: كيف سيكون حال الاقتصاد السوري ٢٠١٧؟!

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الالكتروني:

eco@alwatan.sy

مرت البلاد بظروف قاسية بسبب الحرب فتدمرت معظم البنى التحتية وخرب الكثير من دعائم الإنتاج، وخلقت فرص استثمار حقيقية ومتنوعة كالبنى التحتية والطرق والمطارات والطاقة البديلة والمدن والكثير من المشاريع التنموية التي تمثل فرصاً استثمارية لأصحاب رؤوس الأموال. وتؤكد التقارير الاقتصادية المختلفة تراجع الاقتصاد السوري إلى مستويات مأساوية لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد توقف رحى الحرب الدائرة في البلاد، والتي يبدو أنها اقتربت.

اليوم ونحن نودع العام ٢٠١٦ على بعد أقل من شهرين على طي ٦ سنوات في عمر الحرب، لا يسعنا كاقتصاديين إلا أن نفكر بالفرص الضائعة في الاقتصاد خلال سنوات الحرب الماضية، في مقاربة نظرية تنتج سيناريوهات مقترحة للاقتصاد في ٢٠١٧ بالاستفادة من تلك الفرص، ونحن ننتظر تدفق رؤوس الأموال لانطلاق عمليات إعادة الأعمار في سورية لما تحمله معها من فرص استثمارية ضخمة ومبشرة للبدء ببناء الاقتصاد السوري من جديد.

برأيي، أجد ضرورة في تفعيل هيئة الاستثمار، لخلق مناخ استثماري مستقطب لرؤوس الأموال، وليس منفراً لها، كما كانت الحالة لدينا.

وفي الواقع، رسمت هيئة الاستثمار أهدافاً وطنية لتطوير مناخ الاستثمار ولاسيما مع اقتراب البدء بعملية إعادة الإعمار، تمثلت في ضرورة إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية والتنظيمية والموارد البشرية وذلك من خلال تشجيع دور استثمارات القطاعين العام والخاص وإعطاء الأولوية العالية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية وتبني شعارات خاصة بالتنمية الشاملة المستدامة بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد السبل الخاصة بتطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية واقتصاد المعرفة والتكنولوجيا.

إلا أنه هناك بعض المعوقات لابد من تجاوزها للبدء بعملية إعادة الإعمار خلال العام ٢٠١٧، ومن أهمها تعدد التشريعات الناظمة للاستثمار، وبطء الدورة المستندية وخاصة بين الوزارات بسبب ضعف التنسيق والتعامل الورقي والابتعاد عن التعامل الالكتروني.

ومن خلال استعراض المشاريع التي طرحتها الجهات الاقتصادية المتنوعة في سورية كهيئة الاستثمار والوزارات والمؤسسات المختلفة للبدء بتنفيذها في الفترة المقبلة، نلاحظ وجود عدد كبير من الفرص الاستثمارية الموجودة التي تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد السوري من جديد.

حيث أعلنت هيئة الاستثمار السورية في فترة سابقة بأن الفرص الاستثمارية الخاصة بمستلزمات إعادة الإعمار ٥٢ فرصة، تراوحت تكاليفها الاستثمارية التقديرية من ٥٠ مليون ليرة سورية لتصل إلى ٢٠ مليار ليرة سورية. منها فرص جديدة حيث بلغت فرص الطاقة والطاقات المتجددة ٢٨ فرصة في محافظات دمشق وريفها وحلب.

إلى جانب ذلك نجد أن الفرصة متاحة لننفض الغبار عن مشروعات تنموية قديمة وضرورية لبناء اقتصاد سوري بهيكلية جديدة، فمشروع قطار الضواحي لنقل الركاب على محاور دمشق وريفها من أهم المشاريع القديمة التي لا بد من أن ترى النور من جديد ويتم طرحها على المستثمرين كفرصة استثمارية ضخمة تُخدم مدينة دمشق وريفها وبتكلفة تقديرية تبلغ ١٩,٧ مليار ليرة سورية.

أمام هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تتطلبها المرحلة المقبلة نلاحظ ضآلة حجم الأموال المخصصة في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧ والبالغة ٦٧٨ مليار ليرة سورية أي ما يقارب ١,١٣مليار دولار أميركي مخصصة للإنفاق على الجانب الاستثماري خلال العام ٢٠١٧، وهذه المبالغ لن تكفي سوى للإنفاق بهدف الحفاظ على ما تبقى من بنى تحتية في القطر.

فما هو الحل إذاً؟ هل نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الأرقام. أم أننا نبحث عن بدائل تمويلية للبدء بعملية إعادة الإعمار؟

وهنا نتوقف للبحث عن إجابات منطقية وعقلانية، فمن أين سوف يتم تمويل عملية إعادة الإعمار بشرط أن تكون عملية وطنية بحتة، فنجد أن أمام عرابي الاقتصاد السوري حلين منطقيين. الأول يتمثل بضرورة الضغط على القطاع الخاص بما يمتلكه من مقدرات مالية وتنظيمية للمساهمة في عملية إعادة الإعمار التي باتت قريبة جداً وذلك من خلال تقديم مشاريع اقتصادية حقيقية تهدف إلى بناء الاقتصاد السوري من جديد بهيكلية تنظيمية متطورة يلعب فيها القطاع الخاص دور المساهم والمدير، في حين يتمثل الحل الثاني باللجوء إلى الدول الصديقة لسورية كدول البريكس ومجموعة الأسيان والاتحاد الأوراسي.

اليوم ومع مطلع العام ٢٠١٧ يتوقع الجميع بأنه بداية انفراج للأزمة السورية، لا بد من أن تقوم هيئة الاستثمار السورية بوضع خطة عمل واضحة يشارك فيها جميع الأطياف من قطاعات عامة وخاصة وتهدف إلى تلبية الأولويات اللازمة للانطلاق من جديد بهدف بناء الاقتصاد السوري من جديد بهيكلية جديدة ومعاصرة تناسب التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم خلال الأعوام الخمسة المنصرمة.

حامد سيف الدين

عضو مؤسس في الجمعية السورية للمحللين الماليين